African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 3, Issue 2, April - June 2024, Page No: 139-155
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2022: 1.04 SJIFactor 2023: 5.58 ISI 2022-2023: 0.510

تأثير النفقات العامة في نمو الناتج المحلي الاجمالي دراسة الحالة الليبية خلال الفترة (1990-2022)

سامي عامر الجبو *
قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزيتونة، ليبيا

The effect of public expenditures on GDP growth Study of the Libyan case during the period (1990-2022)

Saame Amer Aljboo *
Department of Economics, Faculty of Commerce, Al-Zaytouna University, Libya

*Corresponding author saamealjboo@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2024-06-04 **تاريخ القبول:** 2024-05-20 **تاريخ الاستلام:** 2024-03-30

الملخص
تهدف الدراسة إلى توضيح أهمية النفقات العامة ومكانتها وأنواعها وتحديد أثر كل من النفقات التحويلية، والنفقات الإدارية، والنفقات الاستثمارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1990 حتى 2022م. ولهذا تم تقدير الانحدار الذاتي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وحيث أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك والخاصة بتقدير هذه العلاقة بأن المتغير المستقل النفقات التحويلية LGTE يرتبط بعلاقة سالبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً مع المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي LGDP، كما تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM إلى أن حد تصحيح الخطأ Errer correction سالبًا ومعنويًا عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيًا وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الجل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ CoinEq (-1) ما قيمته (**-3.795704**) وهو ما يعنى أن تقريبًا 379.57% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتبارًا لاعتمادنا السلاسل الزمنية السنوية، وهو ما يعنى ان العودة إلى التوازن ممكنة في ظرف ربع السنة.

الكلمات المفتاحية: نفقات الموازنة العامة، الناتج المحلي الإجمالي، التكامل المشترك.

Abstract
The study aims to clarify the importance, status, and types of public expenditures and determine the impact of each of transfer expenditures, administrative expenditures, and investment expenditures on the growth of the gross domestic product in the Libyan economy during the period from 1990 to 2022 AD. For this reason, autoregression was estimated based on the autoregressive distributed lag (ARDL) model, and the results of the Cointegration test for estimating this relationship showed that the independent variable, transfer expenditures (LGTE), is associated with a negative, significant relationship at all statistically significant levels with the dependent variable, gross domestic product (GDP), The results of the UECM unconstrained error correction test also indicate that the error correction term is negative and

significant at all statistically significant levels, which fulfills the basic condition in the model for depicting the dynamics of the short gel. The value of the error correction parameter CoinEq (-1) reached its value (- 3.795704), which means that approximately 379.57% of the short-term errors can be corrected in the time unit of a year for this study, given our adoption of the annual time series, which means that a return to equilibrium is possible within a quarter of the year.

Keywords: general budget expenditures, gross domestic product, Cointegration.

مقدمة:

تعتبر النفقات العامة محرك للنمو الاقتصادي إذ تساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي وذلك إذ ما وجهت بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة وبخلاف ذلك فيتم توجيه النفقات العامة نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية ولا ترد إيرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي إلى حدوث عجز في موازنة الدولة ومن ثم يتسبب في حصول الركود الاقتصادي وتعتبر النفقات العام أيضاً هو أحد البنود الرئيسية التي تدعم النمو الاقتصادي وذلك خلال الزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى أنها تعتبر أحد محددات مستوى الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة وهو مكون آخر في مستوى الطلب الكلي.

تؤثر السياسة الاقتصادية في العديد من المتغيرات الاقتصادية من بينها الناتج المحلي الإجمالي حيث تمثل أدوات السياسة المالية الإنفاق الحكومي والضرائب دوراً مهماً في مستوى الطلب الكلي ومستوى الإنتاج الكلي والنشاط الاقتصادي الكلي.

ومن هذا المنطلق بدأ التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام باعتباره من أنجح أدوات السياسة المالية في تحريك النمو الاقتصادي انطلاقاً من مبدأ الطلب يخلق العرض وباعتبار أن الإنفاق يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية ما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة أكبر.

مشكلة الدراسة:

إن تطور الأوضاع الاقتصادية، وتعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها المجتمعات الرأسمالية من بداية القرن الحالي أدى إلى تخلي الدولة عن حيادها ولجوئها إلى التدخل في الحياة الاقتصادية، بقصد تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وعليه فإن العلاقة بين النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي هي علاقة جدل وبحث بين الاقتصاديين والباحثين، ولذلك فإن مشكلة البحث تكمن في اختبار العلاقة بين النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك فإن السؤال الرئيسي الذي تطرحه هذه الدراسة هو: ما هو تأثير النفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي؟

فرضية الدراسة:

ستحاول الدراسة الاجابة على تساؤلات مشكلة البحث من خلال التحقق من الفرضية التالية: -

- تؤثر النفقات العامة بشكل هام في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- توضيح أهمية النفقات العامة ومكانتها وأنواعها.
- تحديد أثر كل من النفقات التحويلية، والنفقات الإدارية، والنفقات الاستثمارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لإثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالموضوع كما أنها محاولة لإثارة العديد من النقاط والتساؤلات أمام الباحثين للبحث والدراسة كما يمكن الاستفادة من نتائجها في رسم العديد من السياسات الاقتصادية ذات العلاقة.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتصنيف وتبويب البيانات ووصف المتغيرات وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بالموضوع، وعلى منهج التحليل الكمي (القياسي) في تقدير وتحليل تأثير النفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

تقسيمات الدراسة

بالإضافة إلى المبحث التمهيدي الذي يحوي المشكلة البحثية وأهداف الدراسة وأهميتها وفرضياتها والمنهج الذي اتبع في التحليل ستشتمل هذه الدراسة على أربع مباحث خصص الأول منها لاستعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع، بينما سيفرد الثاني لاستعراض التطورات التي حدثت على نفقات الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي، بينما سيخصص الثالث لقياس وتحليل تأثير النفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادي الليبي في حين سيفرد الرابع لاستعراض النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الدراسات السابقة:

- دراسة (الشتيوي والبصير) (2023) بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية.

تهدف هذه الدراسة إلى كشف العلاقة الديناميكية بين إجمالي الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ظل التغيرات السياسية ما بعد فبراير 2011. وقد أستُخدم نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع (ARDL)لإيجاد العلاقة بين المتغيرات خلال الفترة الزمنية (1990 – 2020). وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية في المدى الطويلة بين حجم الإنفاق العام في ليبيا ونصيب الفرد من الناتج. كما أظهرت النتائج أن هناك أثراً معنوياً موجباً للإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي على نصيب الفرد من الناتج، وأن الأثر الأكبر كان للإنفاق الجاري في حين تبين أن الأحداث ما بعد 2011 كان أثرها إيجابياً ومعنوياً على نصيب الفرد من الناتج في المدى القصير إلا أنه في المدى الطويل كان التأثير سالباً ومعنوياً. كما أكدت النتائج أن علاقة التكامل بين إجمالي الإنفاق العام ونصيب الفرد من الناتج في ليبيا تستجيب تلقائياً للوصول إلى التوازن، وأن سرعة تصحيح الخطأ تصل على الأقل إلى 88% على المدى الطويل. ومن أبرز التوصيات المقدمة إلى صانعي السياسات تحسين أداء الإنفاق الرأسمالي من خلال التوسع في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والسعي للوصول إلى الاستقرار السياسي الذي يضمن تحقيق الرفاه الاقتصادي.

- دراسة (بوطيبة وبومدين) (2022) بعنوان العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

هدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990 و2018 باستخدام اختبار التكامل المشترك واختبار السببية Granger Causality) (Test، نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أثبتت أن الزيادة بـ 1 % في حجم الإنفاق الحكومي المعبر عنه بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام ستؤدي إلى زيادة بنسبة 5.31 % في حجم الناتج المحلي الإجمالي. كما خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 26.04 %. كما أثبتت نتائج اختبار (Wald Test) عكس اختبار (Granger Causality Test) إلى وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين كل من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات التفسيرية المستخدمة في الدراسة.

- دراسة (عليلش وساسي) (2022) بعنوان محددات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2020) "دراسة تحليلية قياسية"

هدف البحث إلى دراسة وتحليل المحددات الرئيسية للإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، ومن ثم تحديد مدى تأثير كل منها على التوسع الذي طرأ على حجم الانفاق العام خلال الفترة (1995-2020)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات البحث، بالإضافة إلى أسلوب التحليل

القياسي الكمي المتمثل في: اختبارات جذور الوحدة (Unit root tests) ، واختبار (ARDL) وقد خلصت نتائج التقدير إلى وجود علاقة توازنية بين حجم الإنفاق العام (GEXP) كمتغير تابع، وحجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وحجم الدين العام (PD)، وحجم السكان (POP) ، ومعدل النمو في الإيرادات العامة (TR)في الأجل الطويل. كما أفادت أيضا نتائج التقدير في الأجل القصير عن ارتباط حجم الإنفاق العام للعام الحالي (GEXP) بعلاقة عكسية الأثر مع كل من متغير حجم الدين العام (PD) للعام الحالي، ومتغير حجم السكان (POP-1) للعام الماضي، ومتغير معدل النمو في الإيرادات العامة (TR-1) للعام الماضي من جهة، وعكسية الأثر مع كل من متغير حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP-1) للعام الماضي، ومتغير حجم الدين العام (PD -1) للعام الماضي، ومتغير معدل النمو في الإيرادات العامة (TR) للعام الحالي من جهة أخرى.

- دراسة (الجبوري والرملي) (2021) بعنوان قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2018).

يهدف البحث إلى قياس وتحليل التفاعلات الديناميكية (قصيرة وطويلة المدى) بين الانفاق الحكومي كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع باستعمال أنموذج ,ARDL وافترضت البحث بأن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، تم استعمال بيانات سنوية غطت المدة (1990-2018). أخيراُكشفت لنا نتائج اختبار أنموذج ARDL أن هناك تكاملاً مشتركاً وعلاقة توازن طويلة المدى بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي , وكشفت نتائج التفاعلات الديناميكية في الأمدين عن وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وبالاتي أثبتت نتائج النماذج صحة فرضية البحث, وعليه يوصي البحث بضرورة أن يكون هناك دعم للقطاع الخاص من قبل الحكومة (مع علاقة تكاملية بينهما) وليس منافسة أو بديل، كما أوصى البحث بإعادة هندسة الإنفاق الحكومي بتوجيه وتوظيف الإنفاق بالشكل الصحيح، بما يحقق عوائد مالية منه، من أجل رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

- دراسة (غازي وسمو) (2020) بعنوان أثر الانفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق في المدة (2006-2017).

هدفت البحث الى معرفة أ ثر الانفاق العام على المتغيرات الاقتصادية منو الاقتصادي الكلية، (النمو الاقتصادي، الاستهلاك، الاستثمار، البطالة، التضخم) وقد توصلت البحث الى أن أ ثر الانفاق العام إيجابي ومهم على أغلب متغيرات البحث وهذا بطبيعته يتفق مع النظرية الاقتصادية والتجارب الدولية المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية، وأوصت البحث بضرورة تعزيز الانفاق العام ولا سيما الانفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية الاساسية وتوفري القاعدة الاساسية اليت تنطلق مهنا القطاعات الاقتصادية، وانتهاج سياسة استثمارية جديدة لا سيما في مرحلة اعداد الميزانية، تستند على رؤية اقتصادية واجتماعية واضحة تتبنى مبدأ التنوع في المجالات الاستثمارية تهدف الى تحويل موارد البلاد الطبيعية الى ثروة اخرى لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وهكذا يمكن ان يساعد على توفري التحتية اليت ينطلق مهنا الاقتصاد العراقي لتجاوز العقبات التي يواجهها في المتغيرات قيد البحث من أجل النهوض في الإنتاج المحلي وتحقيق التنمية المستدامة، فضل عن فسح المجال امام القطاع الخاص ليساهم في تعزيز الانفاق الخاص عبر المشاريع الاستثمارية التي تناط به مما يعزز مجمل التنمية الاقتصادية للبلد.

أولاً: - الإطار النظري للعلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي

مفهوم النفقات العام

تعبر الإنفاق العام بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق نفع عام (حشيش 1983- 6).

وتتكون من ثلاث عناصر والتي تمثل أركان النفقة وهي: العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي، العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة والعنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق النفع العام.

أ. **النفقة العامة مبلغ نقدي:**

ب. تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات أو شراء السلع الرأسمالية لعمليات الإنتاج أو منح الإعانات بأشكالها المختلفة.

ب. صدور النفقة العامة من الدولة:

يعد ركن أساسيا لوجود النفقة، ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الجهات التابعة لدولة من الهيئات والمؤسسات العامة، كما يندرج أيضا نفقات المشروعات العامة.

ث. الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام:

الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة وبالتالي لا تعتبر من النفقات العامة تلك التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص (ناشد 2000, ص 33).

تقسيم النفقات العام

تتنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة، لذلك نجد أن كل دولة تأخذ بالتقسيمات الوضعية التي تلائم حاجاتها وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

1. نفقات عادية ونفقات غير عادية: فالنفقات العادية هي التي تمول من إيرادات الدولة العادية (الضرائب، مداخيل أموال الدولة) وهي تلك التي تمول من إيرادات غير عادية تتكرر بانتظام في الميزانية مثل: مرتبات الموظفين ونفقات الصيانة، والغير عادية (القروض) ولا تتكرر بانتظام في الميزانية مثل نفقات إنشاء الطرق ونفقات مواجهة أثار الكوارث الطبيعية.

2. النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية: النفقات الجارية تعرف بالنفقات التسييرية وهي النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة، وتتمثل في دفع الأجور للعمال الموظفين ومصاريف الصيانة، ويمكن أن تشمل كذلك نفقات إدارية ونفقات اقتصادية واجتماعية.

النفقات الاستثمارية هي النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال للمجتمع، ويمكن أن تكون في شكل الاستثمارات الجديدة في كافة الأنشطة الاقتصادية وكل النفقات الرأسمالية وكذلك النفقات التي تنفق من أجل زيادة المخزون من السلع (عبد المولى 1978, ص 49).

3. النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالمرتبات وأثمان المواد والتوريدات والمهمات اللازمة لتسيير المرافق العامة التقليدية والحديثة.

فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية التي ينتج عنها حصولها على السلع والخدمات والقوى العاملة، فالإنفاق هنا يمثل ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها، فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلي زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق انتاج جديد.

أما النفقات التحويلية فهي تلك التي لا تحصل الدولة مقابلها على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل.

وهناك تقسيمات نظرية أخرى تتصل بهذا التقسيم الأخير مثل التمييز بين النفقات الإيجابية والنفقات السلبية (مثل النفقات العسكرية) والنفقات المحايدة (ناشد2000 , ص 42).

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تشكل معرفة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة غاية في الأهمية لأنها أداة دقيقة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، ويتم استخدامها للتأثير على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية، وتتوقف هذه الآثار على عوامل عدة أهمها طبيعة هذه النفقات والهدف منها، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها والوضع الاقتصادي السائد، وسنتطرق لمختلف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة سواء المباشرة منها أو الغير مباشرة.

1 ـ الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

للإنفاق العام أثارا اقتصادية مباشرة على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والأسعار، ونعرضها فيما يلي:

الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج:

تحدث النفقات العامة آثاراً اقتصادية مباشرة على الإنتاج من خلال قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار، وكذلك على تحويل عناصر الإنتاج وعلى القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي، وذلك على النحو التالي:

أ. أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:

تساهم النفقات العامة التي تقوم بها الدولة في زيادة كفاءة الأفراد وبالتالي تزيد في الوقت نفسه من قدرتهم على العمل، سواء اخذت هذه النفقات الشكل النقدي أو الشكل العيني.

فالنفقات العامة النقدية، كالإعانات النقدية العائلية والمعاشات قد تزيد من قدرة الأفراد وكذلك النفقات العامة العينية من خدمات صحية أو تعليمية أو إسكان فإنها قد تزيد من كفاءة الأفراد الذين يتلقونها بقدر يفوق الحجم نفسه من النفقات النقدية، ذلك أن النفقات العامة النقدية قد تنفق على أغراض أقل نفعاً للفرد من الخدمات المجانية التي تقدمها له الدولة.

وتزيد النفقات العامة من قدرة الأفراد على الاستثمار، إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة والخاصة التي تعمل في الاستثمار، مثل إنشاء المصانع وبناء محطات توليد الطاقة وغيرها، وكذلك المبالغ التي تقرضها الدولة للمشروعات الإنتاجية الخاصة والإعانات المقدمة لها (المهايني 2013, ص 30-31).

ب. آثار النفقات العامة على القوى المادية للإنتاج وعلى انتقال عناصر الإنتاج:

القصد بالقوى المادية للإنتاج الموارد الطبيعية والقوة العاملة ورأس المال والفن الإنتاجي، وهي تشكل في مجموعها المقدرة الإنتاجية، تبعا لمدى توفرها كمياً ومستواها نوعياً، وتؤدي النفقات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلي زيادة القدرة الإنتاجية.

ويجب أن نميز بين نوعين من النفقات العامة وهما النفقات العامة الاستثمارية والنفقات العامة الاستهلاكية (شحادة والمهايني 2005, ص 86):

- النفقات العامة الاستثمارية: يقصد بالنفقات العامة الاستثمارية النفقات الانتاجية التي تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال من خلال تكوين رؤوس أموال عينية جديدة، ومن ثم فإنها تؤدي إلي زيادة المقدرة الإنتاجية وخاصة في المدة الطويلة، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل الجاري.

- النفقات العامة الاستهلاكية: تعرف النفقات العامة الاستهلاكية بالنفقات العامة الجارية، وهي تؤدي الى زيادة القدرة الإنتاجية بصورة غير مباشرة وزيادة القدرة الإنتاجية للفرد، ومنها نفقات الإعانات الاجتماعية التي تخصص لإنتاج الخدمات العلمية والأبحاث، والخدمات الطبية والثقافية والتعليمية وكذلك الإعانات الاقتصادية التي تمنح للمشروعات وتزيد أرباحها.

ج. آثار النفقات العامة على الطلب الكلي الفعلي:

يتكون الطلب الكلي الفعلي من كل من الطلب على أموال الاستهلاك وأموال الاستثمار، وتختلف آثار النفقات العامة على الطلب الكلي الفعلي بحسب حجم هذه النفقات من جهة ونوعها من جهة أخرى.

فمن حيث الحجم تشكل النفقات العامة جزء مهم من مكونات الطلب الفعلي، حيث تزداد أهميته كلما يزداد حجم النفقات العامة بزيادة مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتي بدورها تؤدي إلي زيادة طلب الدولة على السلع الإنتاجية وسلع الاستهلاك وهذا الجزء يمثل الإنفاق العام.

ومن حيث نوع النفقة، فالنفقات الحقيقية تشكل طلبا مباشرا على السلع والخدمات وتؤدي إلي زيادة الدخل ومن ثم الطلب الكلي الفعلي، أما النفقات التحويلية فإن تأثرها على طريقة تصرف المستفيدين فيها، حيث تكون الآثار واضحة بالنسبة للنفقات التحويلية التي تستفيد منها فئات اجتماعية داخل الدولة، وهذا بعكس التحويلات الخارجية التي قد لا تؤثر على الطلب الكلي الفعلي (بيومي 1978, ص 163-164).

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والمفاهيم الأخرى ذات العلاقة

يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة البلد على انتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة (صخري 2005, ص12).

ويتصدر الناتج المحلي الإجمالي مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولا، ويعبر عن نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل النمو الاقتصادي للبلد ويعرف كما يلي:

تعريف الناتج المحلي الإجمالي: Gross Domestic Product

"عبارة عن القيمة السوقة لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة.

ونظرا لأهمية الناتج المحلي الإجمالي GDP نوضح فيما يلي ما يعنيه التعريف بالضبط.

1- السلع والخدمات النهائية

يتم إنتاج العديد من السلع في الاقتصاد التي لا تُصنف كسلع نهائية، بل تُصنف كسلع وسيطة. على سبيل المثال، السلع الوسيطة هي السلع التي تنتجها شركة ما لاستخدامها في عملية إنتاج شركة أخرى: على سبيل المثال، تدفع شركة ملابس 50 ليرة مقابل زر لإنتاج قميص. وتستخدم الشركة هذا الزر مع مكونات أخرى لإنتاج القميص وتبيع القميص مقابل 1000 ليرة. يمكن أيضًا تجنب الحساب المزدوج من خلال حساب القيمة المضافة إلى المنتج فقط من قبل كل شركة أثناء عملية الإنتاج (الحريري والجزائرلي 2011-2012 , ص 78).

2- استثناء السلع المستعملة والمبادلات الورقية:

يتعلق الناتج المحلي الإجمالي GDP بالإنتاج الجديد أو الحالي فقط، فالناتج القديم لا يتم احتسابه من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأنه تم حسابه سابقا عندما تم إنتاجه، ومن ثم فإن حساب مبيعات السلع المستعملة سوف يؤدي إلى مضاعفة الحساب عند حساب الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الناتج المحلي الإجمالي GDP يتجاهل كل مبادلات النقود والسلع التي انتقالها من يد لأخرى دون أن يكون هناك سلع وخدمات تم إنتاجها ،كما لا يتم احتساب مبيعات الأسهم والسندات لأن هذه المبادلات هي عبارة عن نقل للموجودات، ولكن عندما أدفع أجور سمسار لقاء بيعه أسهمي لشخص آخر فإن هذه العلاوة يتم احتسابها لأن السمسار أدى خدمة من أجلي، وهي جزء من الإنتاج الحالي(الحريري والجزائرلي 2011-2012 , ص 80).

3- استثناء المنتجات التي يتم إنتاجها خارجا من قبل عوامل إنتاج محلية:

حيث يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي GDP إجمالي دخول عوامل الإنتاج الرئيسية والتي هي: (الأرض، والعمل، ورأس المال) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة والتي عادة تكون سنة (السلمان والبكر 2016 , ص 8).

حيث لا يتم احتساب الإنتاج المنتج من قبل المواطنين خارج البلاد، مثلا المواطنين السوريين الذين يعملون في شركة أجنبية، في الناتج المحلي الإجمالي GDP لأن المنتجات لم يتم إنتاجها داخل البلد، بينما يتم احتساب المنتجات التي يتم إنتاجها منة قبل الشركات الأجنبية العاملة في البلد في الناتج المحلي الإجمالي لأنها أنتجت داخل البلد، أما بالنسبة للأرباح فإن الأرباح التي يتم جنيها في الخارج من قبل الشركات الوطنية لا تحتسب في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، بينما يتم احتساب المنتجات التي يتم إنتاجها من قبل الشركات الأجنبية العاملة في البلد في الناتج المحلي الإجمالي لأنها أنتجت داخل البلد (الحريري والجزائرلي 2011-2012, ص 81).

ثانياً: - تحليل تطورات النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990- 2022م):

1- تطور حجم النفقات العامة في فترة التسعينيات:

شهدت النفقات العامة خلال فترة التسعينيات انخفاضا بشكل تدريجي وعلى فترات متساوية من السنوات؛ حيث كانت النفقات العامة في بداية الفترة تتراوح ما بين 3125.2 مليون دينار في سنة 1990م و2611.8 مليون دينار في سنة 1993م، حيث كانت نسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة تتراوح بما نسبته ما بين 13.14% في سنة 1990م و8.16% في سنة 1993م، وأخذت النفقات العامة في الارتفاع تدريجي في منتصف الفترة حيث تراوحت ما بين 2992.7 مليون دينار في سنة 1994م و5027.0 مليون دينار في سنة 1997م، بينما كانت نسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة تتراوح بما نسبته 8.82% في سنة 1994م و19.67% في سنة 1997م، وفي أواخر فترة التسعينيات ظلت النفقات العامة على نفس المستوى من الارتفاع ولكن انخفضت بنسب قليلة حيث تراوحت ما بين 4441.0

مليون دينار في سنة 1998م و 4296.0 مليون دينار في سنة 1999م، بينما انخفضت نسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي من 15.93%في سنة 1998م الى ما نسبته 13.99% في سنة 1999م.

2 -تطور حجم النفقات العامة في فترة الألفينات:

شهدت النفقات العامة في بداية هذه الفترة من سنة 2000م إلى سنة 2003م ارتفاعاً ملحوظاً على التوالي في حجم النفقات العامة حيث بلغت من 5250.2 مليون دينار في سنة 2000م إلى8487.0 مليون دينار في سنة2002 م والى 6866.2 مليون دينار في سنة 2003م، ويرجع ذلك إلى الزيادة في النفقات التسييرية في تلك السنوات، في حين كانت نسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة تتراوح بما نسبته ما بين 19.26% في سنة 2000م و22.84% في سنة 2003م، في حين انخفضت النفقات التنموية في الفترة نفسها على التوالي، لتنخفض مساهمتها في إجمالي النفقات العامة، أما سنة 2003م فقد شهدت فيه النفقات العامة انخفاضاً مقارنة بالسنة التي قبلها وقد كان موازياً للانخفاض في الإيرادات العامة خلال السنة نفسها حيث بلغت ما قيمته 6866.2 مليون دينار ويرجع ذلك إلى انخفاض النفقات الجارية والتنموية، وبعد ذلك أخذ حجم النفقات العامة بالارتفاع من سنة 2004 إلى سنة 2008م على التوالي من 17230 مليون دينار إلى 44114.7 مليون دينار، بينما كانت نسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة تتراوح بما نسبته 84.82% في سنة 2004م و78.81% في سنة 2008م، أما في سنة 2009م فنجد ان النفقات التنموية مع النفقات الجارية قد انخفضتا عن السنة التي قبلها مم أدى الى انخفاض النفقات العام التي قدرت بما قيمته 35677.3 مليون دينار وفي سنة 2010م وكذلك عند مقابلة النفقات التنموية مع النفقات الجارية فإننا نجدها في ازدياد مستمر؛ ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات العامة على المشاريع البنية الأساسية والخدمية والإنتاجية. في حين سجلت نسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2009م ما نسبته 51.06% وما نسبته 54.46% في سنة 2010م.

وفي السنوات الأخيرة من الدراسة من سنة2011م إلى سنة 2022م تزايد حجم النفقات العامة عن السنوات السابقة إلا أنه كان متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض الطفيف، وأن أكبر زيادة شهدتها النفقات العامة خلال هذه السنوات كانت في سنة 2013م حيث بلغ الإنفاق العام 65283.5 مليون دينار، ويرجع ذلك إلى التوسع في بعض بنود الإنفاق لغرض تغطية الاحتياجات الأمنية والاجتماعية التي أعقبت انتفاضة فبراير 2011م وذلك في ظل أسعار النفط المرتفعة خلال سنتي 2012 و2013م. في حين سجلت نسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي اعلى نسبة لها لما نسبته 188.10% في سنة 2013م، وكذلك بالنسبة لعامي 2021م و2022م فقد زادت النفقات العامة بما قدره 58454.4 مليون دينار و 107836.4 مليون دينار على التوالي. في حين سجلت نسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 159.53% في سنة 2022م.

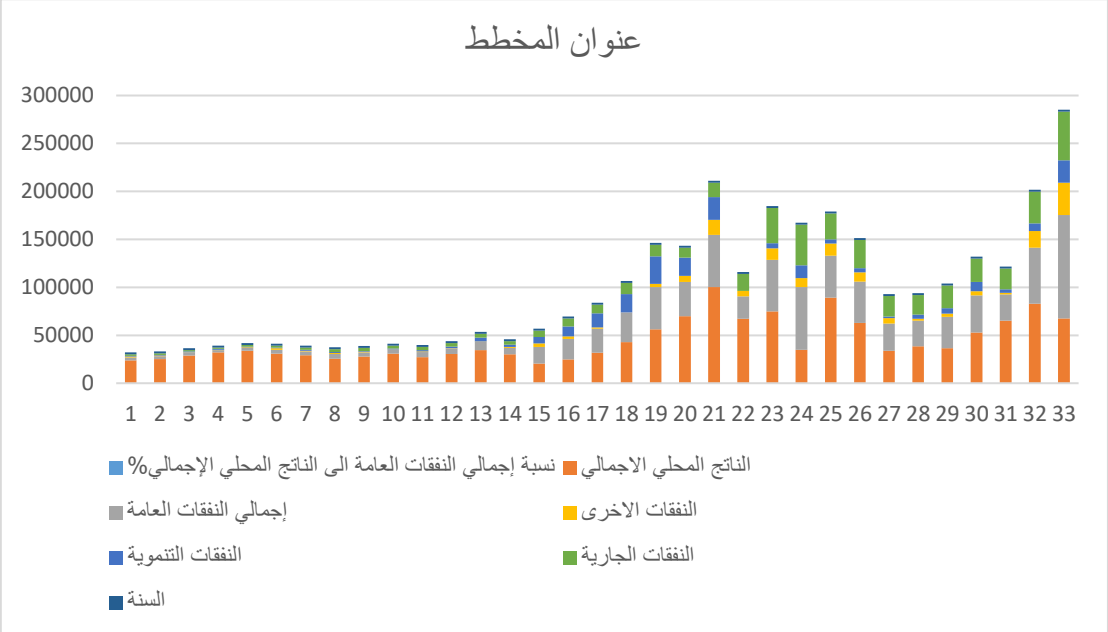

الشكل رقم (1): يوضح نفقات الموازنة العامة لدولة ونسبة مساهمتها الى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2022م).

ثالثاً: ـ قياس تأثير النفقات العامة في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2022م)

وصف وتقدير النموذج القياسي

يمكن وصف النموذج القياسي في العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والنفقات العامة الإيرادات النفطية كمتغير مستقل، ويمكن وضع العلاقة كما في الدالة اللوغاريثمية التالية :

$$lNGDP_t = \propto_1 + \beta_1 lnGTE_t + \beta_2 lnGAE_t + \beta_3 lnGIE_t + U_t$$

حيث: - $(lNGDP_t)$: يمثل المتغير التابع (يعبر عن لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي) في السنة t

- $(\propto_1)$, (β_1) , (β_2) , (β_3) : هي ميل الدالة، والتي تعبر عن المرونة وتعكس علاقة الانحدار بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

- $(lnGTE_t)$: تمثل المتغير المستقل للوغاريتم النفقات التحويلية.

- $(lnGAE_t)$: تمثل المتغير المستقل للوغاريتم النفقات الادارية.

- $(lnGAE_t)$: تمثل المتغير المستقل للوغاريتم النفقات الاستثمارية.

- (U_t) : متغير عشوائي يعكس كل العوامل الأخرى التي لم تدرج في النموذج .

أ ـ اختبار ديكي فولر الموسع.

جدول رقم (1): نتائج استقرارية متغيرات الدراسة للفترة (1986 -2015) باستخدام اختبار ديكي فولر Augmented Dickey - Fuller (ADF)

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى إستقرارية السلسلة
	Prob			Prob			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	
LGDP	**0.0000**	**0.0004**	**0.0000**				**عند الفرق المستوى**
LGTE	**0.0035**	**0.0187**	**0.0004**				**عند الفرق المستوى**
LGAE	**1.0000**	**1.0000**	**0.9999**	**0.0000**	**0.0089**	**0.0000**	**عند الفرق الأول**
LGIE	**0.9855**	**0.8619**	**0.1866**	**0.0018**	**0.0053**	**0.0002**	**عند الفرق الأول**

المصدر: **إعداد الباحث من واقع تحليل نودج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10).**

الحكم على استقرارية المتغير يتم من خلال طريقتين إما من خلال المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة الحرجة لاختبار ديكي فولر الوسع فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فهذه تعتبر دلالة على استقرار المتغير، والطريقة الثانية تكمن في المقارنة بين مستوى الدلالة 5% ومستوى المعنوية فإذا كانت مستوى المعنوية أقل من 5% فهذه دلالة على استقرار المتغير ولقد تم هنا بهذه الدراسة اعتماد الطريقة الثانية.

ومن الجدول أعلاه تشير لنا نتائج اختبار(ADF) أن المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي (LGDP) والنفقات التحويلية (LGTE) قد استقرت بالنماذج الثلاثة الأولى (الحد الثابت، والحد الثابت مع اتجاه زمنى، دون الحد الثابت) عند المستوى اما المتغيرات النفقات الادارية (LGAE) والنفقات الاستثمارية (LGIE) لم تكن مستقرة عند المستوى وبعد أخذ الفروق الأولى لها فكانت النتيجة استقرارها عند الفرق الأول وعند جميع النماذج به (الحد الثابت، والحد الثابت مع اتجاه زمنى، دون الحد الثابت)، وعند مستوى معنوية 5% وبذلك تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة منها ما هو مستقر بالدرجة (I(0)) ومنها ما هو مستقرة بالدرجة(I(1)) .

2-2- اختبار (PP)

النتائج الواردة بالجدول رقم (3) تبين مستوى استقرارية متغيرات الدراسة وذلك عن طريق فحصها باختبار (PP) حيث أن المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي (LGDP) والنفقات التحويلية (LGTE) والمتغيرات النفقات الادارية (LGAE) قد استقرت بالنماذج الثلاثة الأولى (الحد الثابت، والحد الثابت مع اتجاه زمنى، دون الحد الثابت) عند المستوى اما المتغيرين النفقات الاستثمارية (LGIE) لم تكن مستقرة عند المستوى وبعد أخذ الفروق الأولى لها فكانت النتيجة استقرارها عند الفرق الأول وعند جميع النماذج به (الحد الثابت،

والحد الثابت مع اتجاه زمنى، دون الحد الثابت)، وعند مستوى معنوية 5% وبذلك تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة منها ما هو مستقر بالدرجة ((I(0)) ومنها ما هو مستقرة بالدرجة ((I(1) .

جدول رقم (2): نتائج استقرارية متغيرات الدراسة للفترة (1986 -2015) باستخدام اختبار Philips – Perron Test (PP)

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى استقرارية السلسلة
	Prob %5			Prob% 5			
	INT	INT+T	Non	INT	INT+T	Non	
LGDP	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**				**عند المستوى**
LGTE	**0.0000**	**0.0000**	**0.0191**				**عند المستوى**
LGAE	**0.0002**	**0.0018**	**0.0000**				**عند المستوى**
LGIE	**0.9789**	**0.8318**	**02089**	**0.0017**	**0.0073**	**0.0002**	**عند الفرق الأول**

ثانياً: تطبيق خطوات نموذجARDL

ننتقل إلـى تطبيق خطوات نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews10.
تحديد فترات أو فجوات التباطؤ الزمني من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، نستخدم مجموعة من المعايير

-معيار المعلومات لـ (AIC) Akaike Information Criterion)
-معيار المعلومات لـ Schwarz Information (SC).
- معيار المعلومات لـ Hannan & Quinn Information Criterion (HQIC).

الجدول رقم (3): تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء.

Optimum lag selection

VAR Lag Order Selection Criteria

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	**-822.6268**	**NA**	**6.74E+19**	**57.00875**	**57.19734**	**57.06781**
1	**-753.5775**	**114.2886**	**1.76E+18**	**53.35017**	**54.29313**	**53.64549**
2	**-703.3729**	**69.24767**	**1.79E+17**	**50.99123**	**52.68857**	**51.52282**
3	**-673.1839**	**33.31204**	**8.12E+16**	**50.01268**	**52.46438**	**50.78052**
4	**-627.1423**	**38.10337***	**1.54e+16***	**47.94085***	**51.14692***	**48.94495***

مـن خـلال نتـائج الجـدول رقـم (3) يتضـح لنـا ان التبـاطؤ الرابع هـو التبـاطؤ الأنسـب لبيانات الدراسة الحالية خلال الفترة من 1990 الي 2022م.

تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي (النفقات التحويلية والنفقات الإدارية والنفقات والاستثمارية والناتج المحلي الإجمالي:

اختبارات كفاءة النموذج:

أولاً: الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي:

وبالنظر الى النتائج الخاصة باختبارات سلسلة البواقي للنموذج المقدر والواردة بالجدول رقم (4) يتضح:

- أن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك اعتمادا على قيمة إحصاءة اختبار Jarque Bera Normaltiy test البالغة (2.722283) وهي أكبر من جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا 10% 5% 1% وهو ما يدعوا الى قبول فرض العدم والقاضي بأن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.
- عدم معاناة هذه السلسلة من مشكلة الارتباط الذاتي Serial correlataion وذلك من عدم معنوية إحصاءة اختبار (Breusch –Godfrey Serial correlation) فهي غير معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا. وهو ما يدعوا الى قبول فرض العدم والقاضي بأن هذه السلسلة لا تعاني من مشكلة الارتباط المتسلسل.
- عدم معاناة هذه السلسلة من مشكلة عدم التجانس Heteroskedaticity أو عدم تجانس التباين الشرطي ARCH effect وذلك لعدم معنوية إحصاءاتي اختباري .Breusch pagan Godfrey testواختبار ARCH وعند جميع مستويات المعنوية المعتبرة.
-

الجدول رقم (4): اختبارات سلسلة البواقي Residuals

TEST		Statistic Value	Prob
Brusch-Godfery serial correlation LM test **Null hypothesis :No serial correlation at up to 4 lags**			
F- Statistic		**0.786139**	**0.5597**
Obs*R-Square		**6.937634**	**0.1392**
Normality test (Jarque Bera) **Null hypothesis:Residual are Normally Distributed**		**2.722283**	**0.256268**
Heteroscedasticity **Null hypothesis:Homoskedasticity**	**Breusch-Pagan-Godfrey Test**		
	F- Statistic	**0.261224**	**0.9914**
	Obs*R-Squared	**6.006470**	**0.9663**
	Scaled explained SS	**2.170175**	**0.9999**
	ARCH test		
	F- Statistic	**0.158911**	**0.9566**
	Obs*R-Squared	**0.770079**	**0.9424**

اختبار أخطاء التوصيف للنموذج:

اختبارRamsey Reset test تم الاعتماد على هذا الاختبار الذي تحدد نتائجه مدى ملائمة أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج وحيث أن نتائجه تشير الى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، وبذلك فإن النموذج يعد صحيح، وذلك بدلالة قيمة F التي بلغت قيمتها (0.618537) عند مستوى معنوية أكبر من 5% والبالغ (0.6594) وبهذا نرفض فرض العدم القاضي بعدم ملائمة النموذج من حيث الشكل الدالي، ونقبل الفرض البديل القاضي بسلامة وصحة النموذج.

الجدول رقم (5): اختبار أخطاء التوصيف للنموذج Ramsey RESET Test

	Value	df	Prob
F – Statistic	0.618537	(4, 10)	0.6594

ثالثًا: الاختبارات الخاصة باستقرار هيكل النموذج: Stability of the model:

من خلال فحص الشكل رقم (1) ولمحتوى على إحصائية CUSUM التي تعبر عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج على مستوى الحد الثابت والإحصائية CUSUM of Squares والتي تعبر عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج على مستوى التباين.

يتبين من أن الخطوط الممثلة للإحصائيتين تقع جميعها في الحدود الحرجة عند مستوى 5% وهو ما يؤكد استقرار معلمات النموذج خلال الاختبارات المتكررة.

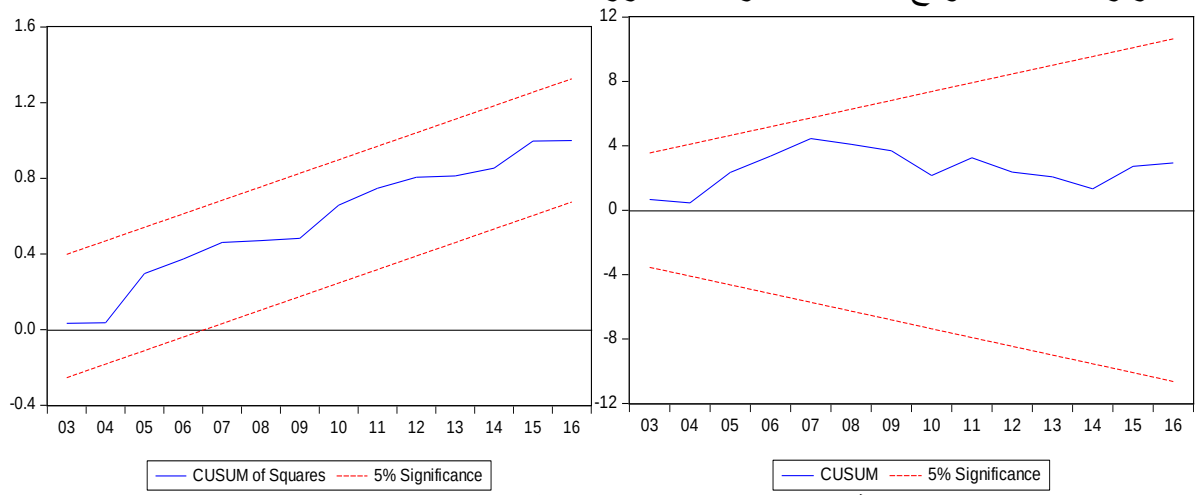

الشكل رقم (2): اختبار استقرار هيكل النموذج وفقا لإحصاءاتي
CUSUM of Squares - CUSUM

التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

تشير المنتجة الوارد بالجدول رقم (6) والخاص باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة الى وجود ارتباط بعلاقة توازنية ذات الأجل الطويل (علاقة تكامل مشترك) وهذه العلاقة ذات اتجاه من المتغير المستقل الى المتغير التابع ، وهو ما تدل عليه إحصائية الاختبار ذات القيمة (35.28542) حيث إنها أكبر من الحد الأعلى للاختبار I(1) وعند جميع مستويات المعنوية .وهو ما يتيح لنا رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة ارتباط توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين ونقبل الفرض البديل القاضي بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول رقم (6): اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة Bounds Test

Test Statistic		Value	K
F-statistic		35.28542	
Significance		I(0)	I(1)
	10%	2.37	3.2
	5%	2.79	3.67
	2.5%	3.15	4.08
	1%	3.65	4.66

تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:

وبما أن المتغير التابع يرتبط بعلاقة توازنية طويلة الأجل بالمتغير المستقل فأن أمر تقدير هذه العلاقة ذو أهمية، وبذلك تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (7) والخاصة بتقدير هذه العلاقة بان المتغير المستقل النفقات التحويلية LGTE يرتبط بعلاقة سالبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي LGDP، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للأنفاق العام اتجاه الناتج المحلي الإجمالي أن الزيادة في الانفاق العام بما نسبته 1% ستؤدى الى نقصان الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته - 1.25%. وكذلك بالنسبة للمتغير المستقل النفقات الاستثمارية LGIE يرتبط بعلاقة سالبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي LGDP، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للأنفاق العام اتجاه الناتج المحلي الإجمالي أن الزيادة في الانفاق العام بما نسبته 1% ستؤدى الى نقصان الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته – 2967.12%. ونفسه بالنسبة للمتغير المستقل النفقات الادارية LGAE يرتبط بعلاقة سالبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي LGDP، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للأنفاق العام اتجاه الناتج المحلي الإجمالي أن الزيادة في الانفاق العام بما نسبته 1% ستؤدى الى نقصان الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته – 0.08%.

الجدول رقم (7): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGTE	**-1.253954**	**0.481634**	**-2.603544**	**0.0208**
LGIE	**-2967.12**	**348.9039**	**-8.504119**	**0.0000**
LGAE	**-0.07794**	**0.103006**	**-0.75665**	**0.4618**

تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM والواردة بالجدول رقم (8) الى ان حد تصحيح الخطأ Error correction سالبا ومعنويا عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الجل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ CoinEq(-1) ما قيمته (**3.795704-**) وهو ما يعنى ان تقريبا 379.57% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتبارا لاعتمادنا السلاسل الزمنية السنوية ، وهو ما يعنى ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف ربع السنة ، واعتبارا لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل .

الجدول رقم (8): تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOGDP(-1))	**1.9269**	**0.214145**	**8.99812**	**0.0000**
D(LNOGDP(-2))	**0.968878**	**0.204189**	**4.744999**	**0.0003**
D(LNOGDP(-3))	**0.642337**	**0.133011**	**4.829212**	**0.0003**
D(LGTE)	**-3.707907**	**1.015978**	**-3.649595**	**0.0026**
D(LGTE(-1))	**7.29301**	**0.96547**	**7.553844**	**0.0000**
D(LGTE(-2))	**3.567663**	**1.321593**	**2.699516**	**0.0173**
D(LGIE)	**16208.49**	**3726.36**	**4.349684**	**0.0007**
D(LGIE(-1))	**35014.08**	**4461.948**	**7.847263**	**0.0000**
D(LGAE)	**0.309416**	**0.121498**	**2.546671**	**0.0233**
D(LGAE(-1))	**0.447015**	**0.159349**	**2.805253**	**0.0140**
CointEq(-1)*	**-3.795704**	**0.252021**	**-15.06104**	**0.0000**

اختبار السببية

سيتم هنا إجراء اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة اعتمادا على منهجية Toda and Yamamoto (1995) وبما أن هذه المنهجية لا تهتم أصلا لدرجة تكامل متغيرات الدراسة إلا أن متغيرات الدراسة منها ما هو مستقر من الدرجة (1) I منها ما هو مستقر من الدرجة (0) I وذلك كما جاء باختبارات الاستقرارية لكل من ADF PP خلال اختبارها من أجل استخدام منهجية ARDL بالجزء السابق.

لذلك سيتم اعتماد نتائج كلا من درجة إستقرارية المتغيرات المستعلم عليها بالجزء السابق عن طريق فحص أشكال المتغيرات واختبارات جدر الوحدة وتحليل الارتباط الوارد بمصفوفة ارتباط المتغيرات، وستكون بداية عمل الكشف عن السببية من تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء Optimum Lag selection وهو ما يتطلب الكشف عنها عن طريق منهجية VAR لتتناسب واختبار Toda and Yamamoto.

أولاً: تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء Optimum Lag selection:

بناءا على بيانات الجدول المرفق رقم (3) الذي يبين من خلال النتائج الواردة به والخاصة بتقدير الحد الأمثل لفترات الإبطاء المزمع استخدامها في نموذج Aigmented VAR والمعتمد عليه ايضا في إجراء اختبار السببية Toda and Yamamoto بين متغيرات الدراسة، ولقد تم تحديدها بفترة الإبطاء 4.

ثانيًا: العلاقة السببية طويلة المدى بين الانفاق العام (النفقات التحويلية - النفقات الإدارية - النفقات الاستثمارية) والناتج المحلي الغير نفطي في الاقتصاد الليبي

وفقا لنتائج اختبار تودا وياماتو للسببية، الموضحة بالجدول رقم (9) يمكننا التأكيد على وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين متغير النفقات الاستثمارية LGIE ومتغير الناتج المحلي الإجمالي LGDP أي أن التغيرات التي تحدث في النفقات الاستثمارية تفسر التغيرات التي تحدث في متغير الناتج المحلي الإجمالي وأن التغيرات التي تحدث في متغير الناتج المحلي الإجمالي تفسر التغيرات التي تحدث في متغير النفقات الاستثمارية, بينما نجد هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من متغير النفقات التحويلية LGTE الى متغير الناتج المحلي الإجماليLGDP أي بمعني ان التغيرات التي تحدث في متغير النفقات التحويلية تفسر التغيرات التي تحدث في متغير الناتج المحلي الإجمالي, كما هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من متغير النفقات الإدارية LGAE الى متغير الناتج المحلي الإجمالي LGDP أي بمعني ان التغيرات التي تحدث في متغير النفقات الإدارية تفسر التغيرات التي تحدث في متغير الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (9): نتيجة اختبار السببية Toda and Yamamoto

Dependent variable: LGDP			
Excluded	**Chi-sq**	**df**	**Prob.**
LGTE	**21.60215**	**5**	**0.0006**
LGIE	**20.72548**	**5**	**0.0009**
LGAE	**13.56824**	**5**	**0.0186**
All	**149.6792**	**15**	**0.0000**
Dependent variable: LGTE			
Excluded	**Chi-sq**	**df**	**Prob.**
LGDP	**2.861136**	**5**	**0.7214**
LGIE	**13.92641**	**5**	**0.0161**
LGAE	**9.260766**	**5**	**0.0991**
All	**26.32928**	**15**	**0.0347**
Dependent variable: LGIE			
Excluded	**Chi-sq**	**df**	**Prob.**
LGDP	**23.57229**	**5**	**0.0003**

LGTE	**31.15626**	**5**	**0.0000**
LGAE	**23.17990**	**5**	**0.0003**
All	**109.2452**	**15**	**0.0000**
Dependent variable: LGAE			
Excluded	**Chi-sq**	**df**	**Prob.**
LGDP	**6.603569**	**5**	**0.2518**
LGTE	**4.875240**	**5**	**0.4313**
LGIE	**5.684968**	**5**	**0.3381**
All	**218.5458**	**15**	**0.0000**

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: -

في ضوء ما ورد تمكنا من رصد مجموعة من النتائج والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

1- أظهرت نتائج اختبارات جدر الوحدة أن السلاسل الزمنية باستخدام اختبار كل من (ديكي – فولر) المعدل (ADF) أن المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي (LGDP) والنفقات التحويلية (LGTE) قد استقرت بالنماذج الثلاثة الأولى (الحد الثابت، والحد الثابت مع اتجاه زمنى، دون الحد الثابت) عند المستوى اما المتغيرات النفقات الادارية (LGAE) والنفقات الاستثمارية (LGIE) لم تكن مستقرة عند المستوى وبعد أخد الفروق الأولى لها فكانت النتيجة استقرارها عند الفرق الأول وعند جميع النماذج به (الحد الثابت، والحد الثابت مع اتجاه زمنى، دون الحد الثابت)، وعند مستوى معنوية 5% وبذلك تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة منها ما هو مستقر بالدرجة ((I(0) ومنها ما هو مستقرة بالدرجة((I(1) بينما أظهرت نتائج (فيليبس – بيرون) (PP) أن المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي (LGDP) والنفقات التحويلية (LGTE) والمتغيرات النفقات الادارية (LGAE) قد استقرت بالنماذج الثلاثة الأولى (الحد الثابت، والحد الثابت مع اتجاه زمنى، دون الحد الثابت) عند المستوى اما المتغيرين النفقات الاستثمارية (LGIE) لم تكن مستقرة عند المستوى وبعد أخد الفروق الأولى لها فكانت النتيجة استقرارها عند الفرق الأول وعند جميع النماذج به (الحد الثابت، والحد الثابت مع اتجاه زمنى، دون الحد الثابت)، وعند مستوى معنوية 5% وبذلك تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة منها ما هو مستقر بالدرجة ((I(0) ومنها ما هو مستقرة بالدرجة ((I(1) .

2- أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك ان المتغير التابع يرتبط بعلاقة توازنية طويلة الأجل بالمتغيرات المستقلة فأن أمر تقدير هذه العلاقة ذو أهمية، وبذلك تشير النتائج والخاصة بتقدير هذه العلاقة بان المتغير المستقل النفقات التحويلية LGTE يرتبط بعلاقة سالبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي LGDP، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للأنفاق العام اتجاه الناتج المحلي الإجمالي أن الزيادة في الانفاق العام بما نسبته 1% ستؤدى الى نقصان الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته - 1.25%. وكذلك بالنسبة للمتغير المستقل النفقات الاستثمارية LGIE يرتبط بعلاقة سالبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي LGDP، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للأنفاق العام اتجاه الناتج المحلي الإجمالي أن الزيادة في الانفاق العام بما نسبته 1% ستؤدى الى نقصان الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته – 2967.12%. ونفسه بالنسبة للمتغير المستقل النفقات الادارية LGAE يرتبط بعلاقة سالبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي LGDP، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للأنفاق العام اتجاه الناتج المحلي الإجمالي أن الزيادة في الانفاق العام بما نسبته 1% ستؤدى الى نقصان الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته – 0.08%.

3- تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الى ان حد تصحيح الخطأ Errer correction سالبا ومعنويا عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج

لتصوير ديناميكيات الجل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ CoinEq(-1) ما قيمته (-**3.795704**) وهو ما يعنى ان تقريبا 379.57% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتبارا لاعتمادنا السلاسل الزمنية السنوية ، وهو ما يعنى ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف ربع السنة ، واعتبارا لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل .

4- بينت نتائج اختبار العلاقة السببية بأسلوب .Toda and Yamamoto (1995) وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين متغير النفقات الاستثمارية LGIE ومتغير الناتج المحلي الإجمالي LGDP أي أن التغيرات التي تحدث في النفقات الاستثمارية تفسر التغيرات التي تحدث في متغير الناتج المحلي الإجمالي وأن التغيرات التي تحدث في متغير الناتج المحلي الإجمالي تفسر التغيرات التي تحدث في متغير النفقات الاستثمارية, بينما نجد هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من متغير النفقات التحويلية LGTE الى متغير الناتج المحلي الإجمالي LGDP أي بمعني ان التغيرات التي تحدث في متغير النفقات التحويلية تفسر التغيرات التي تحدث في متغير الناتج المحلي الإجمالي, كما هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من متغير النفقات الإدارية LGAE الى متغير الناتج المحلي الإجمالي LGDP أي بمعني ان التغيرات التي تحدث في متغير النفقات الإدارية تفسر التغيرات التي تحدث في متغير الناتج المحلي الإجمالي.

5- اوضحت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن سلسلة البواقي للنموذج المقدر Augmented VAR model تتوزع توزيعا طبيعيا فلقد بلغت القيمة الاحتمالية لإحصاءة Jarque – Bera Normaltiy test قيمة تفوق جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا.

6- يتضح نتائج اختبار VAR Residual serial correlation LM test والمستخدم للكشف عن مشكلة الارتباط المتسلسل المعادلات ضمن نموذج VAR المعدل أن النموذج لا يعاني من المشكلة المستكشف عنها حيث كانت القيمة الاحتمالية لإحصاءة الاختبار غير معنوية لأغلب مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا.

7- توضح نتائج اختبار عدم تجانس التباين يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين وذلك بمرجعية عدم معنوية إحصاءة الاختبار.

ثانيًا: التوصيات

بناءً على النتائج السابقة يمكن اقتراح بعض التوصيات المرتبطة بنطاق هذا البحث، ويمكن أخدها في الاعتبار من قبل صانعي السياسات الاقتصادية في ليبيا وهي على النحو التالي :

1- العمل على تقليل عدد الموظفين وعدم زيادتهم على حاجة العمل الحكومي، وعدم الإسراف في ملحقات الوظائف العامة من أثاث وسيارات، الخ، الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، حيث هذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين، وإن كانت تمثل زيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام.

2- بما أن الإنفاق الحكومي يعمل على رفع معدلات الطلب الفعال حسب الفرضية الكينزية لذا يجب على الحكومة زيادة الإنفاق الاستثماري بنسبة أكبر من نسبة زيادة الإنفاق الجاري ألن ذلك يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية التي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي

3- يجب على الحكومة تقديم يد العون للقطاع الخاص ألنه المحرك الرئيسي في الاقتصاد الوطني، مما يخفف من العبء على القطاع العام لكي يزيد من قدرته التنافسية في الاقتصاد .

4- لابد من تخفيف الاعتماد على قطاع النفط، والعمل على خلق موارد أخرى بديلة للدخل المحلي من خلال دعم القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي والزراعي.

5-يجب على الحكومة انتهاج سياسة تحويل الطلب الكلي نحو الإنتاج المحلي من خلال تطوير وتنويع قاعدة الانتاج المحلي وتقليل الاعتماد على القطاع الخارجي، وذلك من خلال ضبط حجم الواردات.

6- المواءمة بين معدلات نمو الإنفاق الحكومي ومعدلات نمو الناتج المحلي لتجنب أي اختلال يحدث في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، والذي سينعكس في زيادة كمية الواردات لسد الطلب خصوصا في السلع الاستهلاكية.

7- تنظيم قطاع الواردات وذلك بغرض الحفاظ على احتياطي الصرف من جهة، ومن جهة أخرى حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية.

المراجع

1. خالد الخطيب شحادة ومحمد خالد المهايني، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، سورية، 2005.
2. زكريا محمد بيومي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت،1978.
3. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2000.
4. السيد عبد المولى، المالية العامة- دراسة للاقتصاد العام، دار الفكر العربي، مصر، 1978
5. عادل احمد حشيش أصول المالية العامة (دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام)، الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1983 بدون دار نشر.
6. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة 2005.
7. محمد خالد الحريري، ليلى الجزائري، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد ،2011-2012م.
8. محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة، سورية، 2013.